الصحراء الغربية

بينما السلام يشق طريقه ببطء "تهديدات مغربية لتقويضه"

قضية الانسحاب الموريتاني من الصحراء ما زالت تتفاعل ، ومواقف الدول المعنية من قريب او بعيد تتوالى . اما البوليساريو فماضية في صمت في اكمال طريقها نحو تحرير كامل اراضيها .

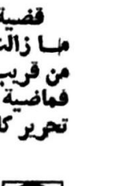

وبالرغم مما اشيع ويشاع حول الدور الفرنسي في اتخاذ الموقف الموريتاني ، الا انه من الثابت ان موريتانيا ما كانت لتتخذ مثل هذه الخطوة التي شكلت تراجعا عن مجمل سياستها الخارجية لو لم تشعر انها غير قادرة على تنفيذ هذه السياسة والاحتفاظ بالجزء الذي تحتله من الصحراء الغربية . ولو لم تصل بها حساباتها الى الطريق المسدود امام الحصار السياسي والعسكري الذي شكلته مجمل نضالات الشعب الصحراوي على الصعيد المحلي والعالمي .

واذا كان لا بد من الحديث عن ظل « باريس » فلماذا لا تستطيع فرنسا « الضغط » على الحسن الثاني وجعله يرضخ للامر الواقع ، وهو الذي تربطه بها علاقات وثيقة سياسية واقتصادية ؟ وهل من مصلحة فرنسا حقا الوصول الى حل مجتزأ وقابل للنقض بقوة السكر ؟ هذه الاسئلة إجاب عليها الموريتانيون انفسهم حين قالوا ان الحرب سببت لهم انحدارا خطيرا في مؤشر تنميتهم الداخلية ، وانهم سيمضون في طريق المفاوضات حتى ولو عارض المغرب ..

لم يمض يومان على القرار الموريتاني حتى استقبلت العاصمة الجزائرية وفدا موريتانيا برئاسة العقيد احمد سالم ولد سيدي عضو « اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني » والوزير المكلف بشؤون اللجنة . ورافق العقيد سالم العقيد احمدو ولد عبدالله رئيس اركان الجيش وضابط آخر رفيع المستوى . وبالطبع كان الصحراويون ينتظرون بوفد مشكل من الامين العام المساعد لجبهة البوليساريو بشير مصطفى سيد الامين ووزير الدفاع محمد سالم ولد سالك وممثل الجبهة في اوروبا محمود عبدالفتاح . وسرعان ما بدات المفاوضات ، وبعد يومين وزعت الوكالة الجزائرية للانباء نص الاتفاق التالي :

« اجتمع في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ايام ٣ و ٤ و ٥ آب ١٩٧٩ وفدان موريتاني وصحراوي .

ونظرا الى تعلق الطرفين بالاحترام الدقيق لمبادىء ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الخاصين بحقوق الشعوب في ممارسة او اختيار مصيرها بنفسها وعدم المساس بالحدود الموروثة عن العهد الاستعماري .

ونظرا الى الرغبة الخالصة للطرفين في اقامة سلم عادل ونهائي لجمهورية موريتانيا الاسلامية وجبهة البوليساريو وفقا لمبادىء التعايش السلمي والاحترام المتبادل لحسن الجوار .

ونظرا الى الضرورة الملحة للطرفين لايجاد حل شامل ونهائي للنزاع يضمن للشعب الصحراوي حقوقه الوطنية الكاملة ويضمن للمنطقة السلام والاستقرار .

أ ـ تعلن جمهورية موريتانيا الاسلامية رسميا انه ليست لديها ولن تكون لديها مطالب اقليمية او غيرها في الصحراء الغربية .

ب ـ تقرر جمهورية موريتانيا الاسلامية الخروج نهائيا من الحرب اللاعادلة في الصحراء الغربية طبقا للكيفيات المتفق عليها بالاشتراك مع ممثلي الشعب الصحراوي (جبهة البوليساريو) .

ج ـ تعلن جبهة البوليساريو رسميا انه ليست لديها ولن تكون لديها مطالب اقليمية في موريتانيا .

د ـ تقرر جبهة البوليساريو باسم الشعب الصحراوي وجمهورية موريتانيا الاسلامية بمقتضى هذا الاتفاق اقامة سلام نهائي بينهما .

وقرر الجانبان عقد لقاءات دورية بينهما من اجل السهر على تنفيذ الكيفيات المتضمنة في الفقرتين ـ أ ـ و ب ـ وسلم الطرفان هذا الاتفاق فورا وبعد توقيعه الى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والى اعضاء لجنة الحكماء والى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة كذلك والى الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز » .

هذا البيان ـ الاتفاق قوبل في موريتانيا بارتياح واضح ، اذ اعتبرت انها تخلصت من عبء ثقيل لم يجلب لها غير تدهور وضعها الاقتصادي الهش من جهة والهزائم العسكرية من جهة اخرى . وعبر عن ذلك بيان صادر عن مجلس الوزراء جاء فيه ان المجلس « يعرب عن تقديره للنتائج التي تم الوصول اليها في اعقاب المفاوضات التي اجراها الوفد الموريتاني في الجزائر » .

اما صحيفة الشعب الجزائرية فقد شددت على كون الاتفاق بين موريتانيا والبوليساريو يمثل « انتصار الرهان على السلام » و « هزيمة اساليب التوسعية التي تضمنها اتفاق مدريد » واعربت الصحيفة عن الامل في ان يؤدي الاتفاق « الى رسم الطريق الصحيح الذي يجب ان تسير فيه الرباط » .

في مؤتمر الجزائر : وفد موريتانيا والبوليساريو

رد فعل المغرب

وكالة الصحافة الفرنسية اشارت في برقية لها من الرباط الى ان كلمة « الاستسلام » هي الكلمة التي كانت تتردد على شفاه المغاربة لوصف الاتفاق . ورغم ان اي تصريح رسمي لم يصدر ، فان الملك المغربي حذر في خطبة الجمعة موريتانيا من عواقب قرارها ، وقال « ان موريتانيا دولة ذات سيادة مطلقة ولها مطلق الحرية في ان ترى ما تراه من تشريعات فوق ترابها الوطني ، الا ان القانون الدولي ينص في هذا المجال على ان تعرض الاتفاقيات الدولية الثنائية او المتعددة الاطراف ذات الطابع الدولي على موقعيها التزامات تعلو فوق القانون المحلي ومن ثم فانه لا سبيل الى ان تخلو المغرب او موريتانيا قرارات تتجاهل او تبدو كما لو كانت تتجاهل اتفاقيات دولية ابرمت بين البلدين » .

اما محمد بوستة وزير الخارجية المغربي فقد صرح ان المغرب سيواصل الحرب ضد ثوار البوليساريو ، بالرغم من اعلان موريتانيا . وقال ان بلاده « ستجد نفسها مضطرة لتطبيق بنود معاهدة الدفاع مع موريتانيا » في حالة تخلي الاخيرة عن الجزء الذي تحتله من الصحراء .

واذا كان التهديد العسكري المغربي لموريتانيا يعتمد على وجود عشرة آلاف جندي مغربي في الاراضي الموريتانية ، فقد لجأت الرباط الى خطوة تصعيدية عسكرية جديدة حين قامت بسحب القوات المغربية المرابطة في زائر والتي يبلغ عددها الفي جندي .

هذه الخطوة التصعيدية تهدف الى رفع حدة التوتر من جديد بين المغرب والجزائر من جهة وبين المغرب وموريتانيا من جهة اخرى ، وتفضح النوايا العدوانية التي يبيتها النظام المغربي خاصة بعد تهديده باحتلال كل الصحراء .

فبعد ان فشلت محاولات العرش المغربي لطمس قضية الصحراء وتبين للعالم اجمع زيف الذرائع التي ساقها ابان احتلاله ، لم يبق امامه سوى استغلال النتائج من التحول الذي طرا ومواجهة الواقع بصراحة . لكن ردود الفعل للصحافة المغربية لا تبعث على التفاؤل نظرا لطابعها الهستيري، ان الزاوية التي حشر النظام المغربي نفسه فيها تبدو بغير منفذ ، خاصة انه اصبح وحدا فيما يتعلق بالمواجهة العسكرية المباشرة مع ثوار الصحراء الذين اثبتوا فعاليتهم في مواجهة الجيوش النظامية .

■

لماذا امتنع نيجيريا «بريتش بتروليوم»؟

لجأت الحكومة النيجيرية عشية انعقاد مؤتمر دول الكومنولث ، الى استخدام سلاحها النفطي ضد بريطانيا في خطوة مساندة لقضية شعب زيمبابوي التي بحث الغرب بالتنسيق مع الولايات المتحدة عن اكثر السبل الملائمة لمصالحهما ، من اجل استكمال خطة التسوية السياسية التصفوية للقضية . فقد اقدمت الحكومة عشية المؤتمر على اعلان تاميم الحصة البريطانية من شركة « بريتش بتروليوم » ، ردا على موقف حكومة تاتشر المحافظة من قضية زيمبابوي ، ومن جنوب افريقيا العنصرية .

وقد رافق اعلان التاميم ، اعلان وقف شحن نفط شركة « بريتش بتروليوم » من نيجيريا ردا على شحن النفط البريطاني الى جنوب افريقيا العنصرية . وكانت هذه الشركة تاخذ ٣٦٠ الف برميل يوميا ، من النفط النيجيري ، الذي ينتج منه ما مجموعه ٢٫٤ مليون برميل في اليوم .

وكانت الخطوة قد اعلنت في بيان رسمي نقلته وكالة الانباء النيجيرية ، تضمن اتهام الحكومة البريطانية (التي تملك ٥١ بالمئة من اسهم الشركة) السماح لـ « بريتش بتروليوم » بتصدير نفط بحر الشمال الى نظام حكم التمييز العنصري في جنوب افريقيا ، وتعوض ما تصدره الى هناك بالنفط الذي تستورده من نيجيريا . وجاء في البيان :

« ان الحكومة العسكرية الاتحادية مصممة على ضمان ان لا يحدث هذا الامر .. ان الحكومة مقتنعة بان الطريقة الاكثر فعالية لوقف هذه المناورة الشريرة ، هي حرمان « بريتش بتروليوم » من تزويدات النفط الخام من نيجيريا » .

اضافة الى ذلك ، قامت الحكومة النيجيرية بتاميم فائدة الـ ٤٠ بالمائة العائدة للشركة من شركة « بريتش بتروليوم نيجيريا المحدودة » والتي تعمل في تسويق المنتجات النفطية داخل نيجيريا نفسها . واندرت الحكومة كافة العاملين في « بريتش بتروليوم » من غير النيجيريين بوجوب مغادرة البلاد في ٣١ آب الجاري ، الا اذا كانوا متعاقدين مع نيجيريين . وباتت شركة « بريتش بتروليوم » تعتمد اليوم بصورة رئيسية ، على نفط بحر الشمال والاسكا ، بعدما فقدت ايضا ، في السنة الماضية ، تزويداتها النفطية من ايران .

لقد اتخذت نيجيريا هذا القرار في ضوء موقف حكومة المحافظين البريطانية ايضا ، من قضية زيمبابوي . فالمعروف ان لندن تسير باتجاه الغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا ، والمعروف ايضا ، ان نيجيريا مع دول افريقية اخرى ، اعضاء في الكومنولث ، تعارض بشدة هذا الاتجاه ورغم ان بيان الحكومة لم يذكر هذه المسالة بصورة واضحة ومباشرة ، الا انه اشار اليها ضمنا . اذ جاء فيه « تطمينا » للشركات النفطية الاخرى ، العاملة في نيجيريا ، بالا تخشى التاميم طالما انها تظهر احتراما لسياسات نيجيريا ولشعور شعبها ، خاصة « في مجال التمييز العنصري والسياسات العنصرية المثيرة للاشمئزاز في جنوب افريقيا » .

لا لوقف اطلاق النار في زيمبابوي

تكومو وموغابي : رفض السقوط في الفخ

رفض زعيما الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي اقتراح وقف اطلاق النار الذي تضمنته مقترحات الرئيس التانزاني جوليوس نيريري، خلال انعقاد مؤتمر دول الكومنولث في لوساكا زامبيا ، من اجل ايجاد حل مقبول من كافة الاطراف لقضية زيمبابوي . ولكنهما في الوقت نفسه وافقا على المقترحات الاخرى التي يتضمن بعضها ما كانت تطالب به من قبل ، الجبهة الوطنية .

لقد اقترح الرئيس نيريري مشروع دستور جديد لما يسمى بزيمبابوي ـ روديسيا مرفقا بدعوة لوقف زيمبابوي الى وقف اطلاق النار . وقد تضمنت الخطوط العريضة للمشروع النقاط الثلاث التالية :

١ ـ نقل السلطات القضائية والعسكرية والادارية الى ايدي الاكثرية السوداء مع ضمان حق الاقلية البيضاء العنصرية في ممارسة نشاطاتها وضمان حقوقها في البلاد ، ٢ ـ وضع دستور جديد للبلاد ، ٣ ـ اجراء انتخابات عامة في ما يسمى بزيمبابوي ـ روديسيا ، تحت اشراف دولي .

وقد رفضت منظمتا « زانو » (روبرت موغابي) و « زابو » (جوشوا نكومو) ، اقتراح وقف اطلاق النار ، ولكنهما وافقتا على اقتراح اجراء انتخابات عامة تحت اشراف الامم المتحدة ـ وقد كان هذا احد مطالبهما في السابق ـ وابديا شكهما بقدرة رئيسة الحكومة البريطانية، على اجراء تعديل رئيسي في الدستور القائم حاليا في روديسيا . وقال ناطق رسمي باسم منظمة « زانو » انه من الغباء وقف اطلاق النار قبل التوصل الى اتفاق ... اما الناطق بلسان منظمة « زابو » ، فقال بان منظمته قد وافقت مبدئيا على مقترحات الرئيس نيريري وتدرسها في الوقت الحاضر ، ولكنها رفضت ايضا، اقتراح وقف اطلاق النار .

وكان الرئيس التانزاني قد تقدم بمقترحاته بعد مشاورات مع رئيسة حكومة المحافظين البريطانية ، التي ابدت فقط الدعوة الى وقف اطلاق النار ، اما بشان اقتراح دستور جديد فقد اكتفت بالاشارة الى ان دستور زيمبابوي ـ روديسيا الحالي « فيه بعض النواقص » ... وكانت مرغريت تاتشر عشية انعقاد مؤتمر بلدان الكومنولث ، تعرب عن املها بان يلغي البرلمان البريطاني العقوبات الاقتصادية المفروضة على روديسيا بحجة ان حكومة موزوريوا ، الدمية في ايدي العنصريين البيض ، قد لبت كل الشروط المطلوبة لاعتراف بريطانيا بها (!)

وقد جاء موقف زعيمي الجبهة الوطنية لتحرير زيمبابوي الموافق على اجراء انتخابات عامة تحت اشراف دولي ، ليدحض جملة التهم والمزاعم الباطلة التي يلصقها بهما الاعلام الغربي . كما جاء موقفهما الرافض لوقف اطلاق النار للتدليل على تصميم قيادة الجبهة بعدم السقوط في اية افخاخ غربية الايحاء ، بالتخلي عن البندقية او باعطاء سالزبوري فرصة التقاط انفاس ، مقابل وعود .

ان بندقية الثائر الزيمبابوي هي التي مكنت الزعماء التقليديين المتاونين مع العنصرية ايان سميث على التفاوض معهما ، وهي التي مكنت احدهما ، الاسقف ابيل موزوريوا من الوصول الى منصب رئاسة الحكومة في سالزبوري ، بعد ان اجبرت بندقية الثائر الزيمبابوي الحكم العنصري الابيض على الاعتراف بان لا مناص من تسليم السلطة ولو شكليا ، الى ايدي افريقية ، على امل ان يكون ذلك مجرد خطوة في مخطط سحب البساط من تحت اقدام الثورة المسلحة لتحرير زيمبابوي . ورفض وقف اطلاق النار الذي اعلنه زعيما الجبهة يعكس الاصرار على مواصلة الكفاح المسلح ليس فقط لاجهاض صفقة التسوية التصفوية واسقاط رموزها ، بل لفرض الحل الذي يضمن استقلال زيمبابوي الفعلي، وتحررها من قبضة العنصريين البيض وترك الحرية لشعبها بتقرير مصيره بنفسه . واي طلب افريقي او ضغط ، على الجبهة الوطنية لوقف اطلاق النار ، هو لمصلحة مخطط تصفية ثورة زيمبابوي ووأد قضية شعبها لانه يعطي سالزبوري ومؤيديها فرصة التقاط الانفاس ونصب افخاخ جديدة للثورة .

■